المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
EGYPTIAN CENTER FOR ECONOMIC & SOCIAL RIGHTS

نحو رؤية منهجية لإصلاح منظومة التعليم

يمثل هاجس الحاجة إلى تطوير منظومة التعليم قاسما مشتركا بين كافة المجتمعات حول العالم، يستوي في ذلك مجتمعات ما يسمى بالدول المتقدمة أو النامية، فلا يمكن القول بأن أي مجتمع قد بلغ حد الرضا التام عن منظومته التعليمية مهما بلغ تقدمه ومهما بلغت هذه المنظومة من كفاءة وفق المعايير المختلفة المتعارف عليها. ومن ثم فإن أول ما ينبغي ملاحظته حول أي عملية لتطوير منظومة التعليم في أي مجتمع هو حقيقة أنها عملية مستمرة ولا نهاية لها، فهي جزء أصيل من التطور الدائم لكل مجتمع غير راكد أو مصاب بالجمود المزمن الذي يهدده بالتخلف عن مسيرة التقدم الإنساني بصفة عامة.

في هذا الإطار فإن أي مجتمع يحتاج في الأساس إلى سياسة مستمرة لتطوير التعليم وليس مجرد برنامج وقتي يحاول تحقيق مجموعة من المعايير في فترة زمنية محددة، وهذا يستلزم قبل أي شيء آخر وضع رؤية شاملة تنبني في الأساس على أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان، وهو أيضا أحد المتطلبات الرئيسية لتمتع الفرد بالعديد من حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدءً من حقه في العمل ووصولا إلى حقه في المشاركة السياسية.

مجانية حقيقية للتعليم

أول ما يترتب على النظر إلى التعليم على أنه أحد حقوق الإنسان الأساسية هو توضيح دور الدولة تجاهه، فالحق يختلف عن الخدمة في أنه بينما يمكن للدولة أن تكفل ضمانات وصول الخدمة إلى مواطنيها مع إفتراض أن يدفعوا جميعا مقابلا ما لها، فإن إلتزام الدولة تجاه الحقوق ينبغي أن يقوم على ضمان تمتع مواطنيها بها دون إفتراض أن يدفعوا مقابلا إلا في حال إختاروا هم ذلك. ومن ثم فإن العهود والمواثيق الدولية بدءً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على ضرورة أن يكون التعليم مجانيا لكافة المواطنين في مراحله الأساسية على أدنى تقدير، مع العمل على أن تشمل هذه المجانية كافة مراحله مع الوقت.

وفي حين الدساتير المصرية منذ ما بعد ١٩٥٢ قد نصت على أن التعليم مجاني في جميع مراحله في مؤسسات الدولة فإن التدهور المستمر لمستوى العملية التعليمية في هذه المؤسسات أدى عمليا إلى تفريغ هذه المجانية من مضمونها، حيث أجبر المواطنين على اللجوء إلى الكتب الخارجية والدروس الخصوصية أو إلى المؤسسات التعليمية الخاصة بهدف تعويض جوانب النقص في الخدمة التعليمية التي يحصل عليها أبناؤهم أو استبدالها بخدمة أفضل. ولذا فإن المدخل الأساسي لأي عملية لتطوير منظومة التعليم في مصر ينبغي أن يكون هدفها الأول هو توفير مجانية حقيقية للتعليم من منطلق كونه حق وليس مجرد خدمة. وهذا يستدعي أن تفترض الدولة تحقيق شمولية لمؤسساتها التعليمية بحيث توفر مكانا لكل مواطن في الفئة العمرية الخاصة بكل مرحلة تعليمية. ويمثل هذا المؤشر الأول الذي يمكن من خلاله حساب المتطلبات المادية التي على الدولة توفيرها، إذ يمكن ترجمة كافة التكاليف ذات الصلة بالعملية التعليمية إلى نصيب ضروري للفرد المستفيد من الخدمة التعليمية تحتسب على أساسه التكلفة الكلية بأن يفترض أنه من الضروري توفير الخدمة لكافة المواطنين في سن التعليم بمراحله المختلفة.

الإطار المادي للعملية التعليمية

لا يمكن عمليا الفصل بين المتطلبات المادية للعملية التعليمية وبين متطلباتها المتعلقة بالمحتوى، فكثير من عناصر تطوير مناهج التعليم وأساليبه يفرض متطلبات مادية مختلفة، ولكن لأغراض التحليل النظري يمكن إفراد أهم الاحتياجات المادية للتطوير العاجل لمنظومة التعليم في مصر في النقاط التالية:

١ - الأبنية التعليمية: تعاني مؤسسات التعليم التابعة للدولة من قصور شديد على محورين أساسيين هما:

– الشمول ويقصد به أن المتاح من هذه الأبنية لا يغطي الاحتياج الفعلي القائم وهو ما يترجم عمليا في صورة تكدس الطلاب في الفصول وتأخر قبول نسبة كبيرة منهم في بداية المرحلة الأساسية نظرا لعدم توفر أماكن لهم. ومن ثم فإن أحد أهم عناصر أي عملية لتطوير التعليم في مصر هو إعداد خطة زمنية مبدئية لرفع عدد المؤسسات التعليمية في مرحلة أولى بما يكفل تقليل الكثافة الفصول إلى معدل مقبول واستيعاب كل المتقدمين لهذه المؤسسات ممن بلغوا السن القانوني، وفي مرحلة تالية ينبغي رفع السعة الكلية لهذه المؤسسات لتغطي العدد الإجمالي للمواطنين في سن التعليم بإفتراض أن من حقهم جميعا الاستفادة بالخدمات التعليمية المجانية للدولة. إضافة إلى ذلك ينبغي أن تشمل سياسة التطوير المستمر للتعليم العمل على رفع سنوي لسعة المؤسسات التعليمية لتغطية الزيادة في أعداد الطلبة مقارنة بمن يخرجون منهم من العملية التعليمية.

– الحالة المادية للأبنية التعليمية: وتشمل مظاهر القصور تهالك نسبة كبيرة من هذه الأبنية وعدم صلاحية كثير منها لأداء وظيفتها إضافة إلى إفتقاد

بعضها لإشتراطات الأمان بما في ذلك في مواجهة مخاطر الإنهيار أو الحريق. وتتطلب أي سياسة لتطوير منظومة التعليم البدأ بتطوير إشتراطات خاصة بالأبنية التعليمية تأخذ في الإعتبار كل من: الملاءمة الوظيفية وإعتبارات الأمان والسلامة. وعلى أساس هذه الإشتراطات يتم تقييم وضع الأبنية التعليمية القائمة وتحديد المتطلبات الخاصة بكل منها والتي تتراوح بين ضرورة الهدم والاستبدال إلى الترميم والإصلاح أو التحسين ورفع مستوى الكفاءة.

٢ – التجهيزات والمعدات: تفتقد الغالبية العظمى من المؤسسات التعليمية المصرية إلى التجهيزات الضرورية لعملية تعليمية حقيقية، وفي أحيان كثيرة تفتقد حتى إلى أبسط الأدوات الخاصة بالمعلمين والتي يتحمل أولياء الأمور تكلفتها كجزء من التكلفة غير المنظورة للخدمة التعليمية المفترض فيها أنها مجانية. ويشبه سبيل التعامل مع هذا الجانب ما سبق ذكره بالنسبة للأبنية التعليمية وإن كان يرتبط بشكل أكبر بمحتوى العملية التعليمية ومناهجها التي تحدد ما تتطلبه من تجهيزات خاصة، وينبغي أن تكون البداية بوضع إشتراطات محددة للحد الأدنى من التجهيزات المطلوبة لكل مرحلة تعليمية حسب مناهجها والمهارات المطلوب أن يكتسبها المتعلم خلالها. ويتم تنسيب هذه الإشتراطات إلى نصيب الفرد (الطالب أو المعلم حسب السياق). وتلتزم الدولة في خطة مبدأية بالوصول بمستوى تجهيز المؤسسات التعليمية إلى هذه الإشتراطات في فترة زمنية محددة، بينما توضع سياسة دورية لمراجعة الإشتراطات مع تطور المناهج التعليمية ولإضافة التجهيزات المطلوبة مع كل زيادة في أعداد الطلاب أو توسع في المؤسسات التعليمية.

٣ - الأجور: في الوضع القائم يستهلك المخصص لأجور المعلمين وبقية موظفي المؤسسات التعليمية القسم الأعظم من موازنة الدولة للإنفاق على التعليم، وبالرغم من ذلك فما زالت هذه الأجور أدنى كثيرا من تحقيق معدل دخل مناسب للمعلم وهو ما يعد ذريعة أساسية لانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية كسبيل لتحقيق مصدر دخل إضافي. وفي مقابل أسلوب معالجة هذه المشكلة في السابق والتي تمحورت حول خلق كادر خاص للمعلمين، فإن الأساس الذي ينبغي البناء عليه هو وضع حد أدنى للأجور لكل العاملين

بأجر في الدولة، ويتفرع عنه بناء هيكل لأجور المعلمين والعاملين في الخدمة التعليمية يراعى فيه إصلاح العلاقة بين نسبة الدخل الثابت إلى المتغير بحيث لا يتخطى الأخير ٢٠٪ من إجمالي الدخل. ويدخل في إطار المطلوب لإصلاح الأجور في منظومة التعليم تحقيق الأمان الوظيفي للعاملين في هذا القطاع من خلال وقف سياسة التعيين بتعاقدات مؤقتة وتثبيت العاملين بها حاليا. وفي إطار سياسة دائمة لابد أن تشمل الخطة الدائمة لتطوير منظومة التعليم تحديد العدد الكلي من العاملين الجدد بقطاع التعليم وفق إحتياجات التوسع للعملية التعليمية وما تتطلبه خطة زمنية لتحسين نسبة عدد المعلمين إلى عدد الطلبة وفق متوسط المعايير العالمية.

تطوير محتوى العملية التعليمية

يكمن التحدي الرئيسي لتطوير أي منظومة تعليمية في تطوير محتواها والذي يشمل المناهج التعليمية وما تسعى إلى تزويد المتعلم به من معلومات ومهارات، وتتجه سياسات التعليم حول العالم إلى تخصيص مزيد من وقت المتعلم لإكتساب مهارات مختلفة أكثر من حشو أكبر قدر ممكن من المعلومات الاستاتيكية بعقله. وعلى جانب آخر يتطلب تكامل الحق في التعليم مع غيره من الحقوق الأساسية أن تتصف العملية التعليمية بقدر متزايد من المرونة يتيح للمتعلم حرية أكبر في اختيار ما يتعلمه وفق ميوله الشخصية مع تقدمه في العمر.

تتوزع عناصر تطوير محتوى العملية التعليمية على ثلاث محاور رئيسية هي المناهج وعمليات إعداد المعلمين ورفع كفاءتهم بصفة مستمرة، وتطوير الهيكل الوظيفي للمؤسسات التعليمية:

ا - تطوير المناهج التعليمية

كما سبق أن أشرنا تتجه السياسات التعليمية عالميا إلى التركيز على جانب بناء المهارات الأساسية للمتعلم بدلا من محاولة حشو أكبر قدر من المعلومات بعقله، على جانب آخر تتطلب الحاجة إلى إعداد المتعلم للتفاعل مع مجتمع متنوع يتطلع إلى حماية حقوق وحريات مواطنيه أن تشمل المناهج التعليمية تزويد المتعلم بمعرفة واضحة بمفهوم المواطنة وما يتصل به من حقوق وحريات مع التوسع من هذه النقطة إلى مفاهيم إنسانية عامة، وتشمل الجوانب الواجب الاهتمام بها في هذا الإطار:

– بناء مهارات التعلم والبحث والتفكير المنطقي، وتتجه بالأساس إلى تنمية الفضول المعرفي لدى المتعلم وتزويده بمهارات الوصول إلى المعلومة من خلال الوسائل المختلفة والإستفادة بصفة خاصة مما أتاحته تقنيات الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت في هذا المجال. وتشمل تدريب المتعلم منذ سن مبكرة على استنتاج معلومة ما بناءً على بيانات معطاة من خلال المبادئ البسيطة للمنطق. وتشمل متطلبات بناء هذه المهارات تزويد المتعلم بفكرة تنمو مع الوقت عن هيكل مجالات المعرفة الإنسانية وارتباطها ببعضها البعض بحيث يتولد لديه القدرة على معرفة المجال الذي يتجه إليه للبحث عن معلومة بعينها.

– بناء مهارات التواصل واللغة، وتتجه إلى تنمية الحصيلة اللغوية للمتعلم بشكل يتوافق مع احتياجاته لفهم ما يقرأ والتعبير عن أفكاره بصورة عملية لا أن تقدم اللغة إليه في صورة قوالب جامدة منبتة الصلة باحتياجاته اليومية، كما تتجه إلى تدريب المتعلم على مهارات التواصل مع الآخرين بهدف إيصال

معلومة أو التعبير عن رأي شفاهيا أو باستخدام وسائل مساعدة إضافة إلى مهارات الكتابة.

– تطوير مناهج خاصة بالقيم الإنسانية تركز على مفاهيم تقبل الآخر والتخلص من النزعات التعصبية القائمة على الفروق في النوع والدين والطائفة والعرق إلخ.

– تطوير مناهج خاصة بمفاهيم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ربطها بالواقع العملي من خلال برامج للتدريب على الممارسات الديموقراطية والعمل الجماعي والإهتمام ببحث واقع هذه الحقوق وسبل تطوير كفالتها للمواطنين.

٢ – تطوير عمليات إعداد المعلمين والتدريب المستمر لهم

من الواضح أنه لا سبيل إلى تطوير محتوى العملية التعليمية دون إعداد معلمين قادرين على مواكبة هذا التطوير والتكامل معه، وتشمل العناصر الأساسية للوصول إلى هذا الهدف:

– التركيز في عمليات إعداد المعلمين على تنمية الجانب التربوي خاصة فيما يتعلق بمن ينتظر أن يتعامل منهم مع الطلاب في المراحل الأولى للتعليم.

– تنمية مهارات التواصل لدى المعلمين بحيث تعتمد على إعدادهم لبناء علاقة تبادلية مع طلابهم بدلا من العلاقة السلطوية ذات الاتجاه الواحد، وإعدادهم للدخول في حالة من الحوار مع طلابهم تتيح للأخيرين فرصة تنمية قدرتهم على تكوين آرائهم الخاصة والتعبير عنها بثقة أكبر.

– تنمية الفضول المعرفي وتزويد المعلمين بمهارات البحث والحصول على المعلومات بحيث يكونون على استعداد دائم لتوسيع أفقهم المعرفي ومواكبة التطور السريع لمعدل إتاحة المعلومات من خلال التقنيات الحديثة.

٣ - تطوير الهيكل الوظيفي للمؤسسات التعليمية

يتطلب تحديد الاحتياجات التدريبية المستمرة للمعلمين أن يكون هناك خطة دائمة التطور لتحديد المتطلبات الوظيفية لكل موقع في الهيكل الوظيفي للمؤسسات التعليمية، بحيث تكون الإشتراطات الواجب توافرها لكل وظيفة تعليمية محددة بما يسمح ببناء خطط تدريب المعلمين وغيرهم على أساس تأهيلهم للتوافق مع هذه الشروط سواء بغرض تحسين أدائهم في وظائفهم الحالية أو إعدادهم للترقي أو الانتقال لوظائف مختلفة. وينبغي في هذه الاشتراطات والخطط مراعاة قدر المرونة المطلوب لأن يختار المعلمون مسار تطوير مهاراتهم بما يحقق تطلعاتهم ويتوافق مع ميولهم واهتماماتهم. ومن ثم ينبغي ألا تنصرف الاختيارات الوظيفية المتاحة إلى التعميم على حساب التخصص الدقيق مما يتيح عددا أكبر من الخيارات فيما يتعلق بالمهام التعليمية وتنوعها بين الجوانب النظرية والأكثر عملية بما يتيح لأكبر عدد من المعلمين أن يجدوا ما يناسبهم قدراتهم وميولهم من مهام يمكنهم أداءها بكفاءة أكبر كما يسمح لهم بمساحة من الابداع الفردي.

خاتمة

إن طرح منهجية شاملة لتطوير منظومة التعليم في مصر هو بالتأكيد هدف يتطلب التطرق لآلاف التفاصيل الدقيقة وهو بالطبع ما يخرج تماماً عن إطار هذه الورقة. ومن ثم فإن ما تستهدفه هو عرض ملامح عامة لا ينبغي إغفالها في أي تصور لتطوير هذه المنظومة. ويبقى التأكيد على أنه بدون إرادة سياسية حقيقية تتبنى مفهوم الحق في التعليم في إطار من الإنحياز للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، فإن أي جهد يبذل على طريق التطوير يبقى نظريا طالما كان التطبيق العملي يميل إلى تفريغه من محتواه.

وينبغي الإشارة إلى أن أي تطوير للمنظومة التعليمية هو بالتأكيد يفرض أعباءً إضافية على موازنة الدولة وهو بالتالي يعتمد في تحقيقه على تغيير في توجهات الحكومات وإنحيازاتها التي تنعكس في توزيعها لنسب الإنفاق العام على مصارفها المختلفة. وفي حين تنحو كثير من التوصيات فيما يتعلق بإنفاق الدولة على الخدمات المطلوبة لكفالة أحد الحقوق نحو إفتراض نسب محددة من إجمالي الإنفاق العام، فإن ما تطرحه هذه الورقة هو أسلوب لحساب الإنفاق المطلوب بناءً على تحديد أهداف محددة وحساب ما تفرضه من تكاليف. فتحديد رقم كلي إفتراضي ثم توزيعه على مجالات الإنفاق المختلفة يهدد في حال عدم كفايته إما بألا تحصل بعض هذه المجالات على أي نصيب أو أن تحصل كافة المجالات على حجم إنفاق أدنى مما يحق الأهداف الواجب تحقيقها.

وأخيرا لا يكاد أحد يجادل في الأهمية القصوى لتطوير منظومة التعليم في مصر والأثر الهائل الذي يمكن أن يحدثه، ومع ذلك فإن التفاعل الجاد سواء من قبل الحكومات المتعاقبة أو من خلال الفعاليات المجتمعية مازال دون المطلوب لترجمة الشعور بهذه الأهمية إلى عمل ملموس في الواقع العملي، وربما تعد اللحظة التاريخية الحالية فرصة هامة للدفع بتطوير التعليم إلى الواجهة بحيث يأخذ مكانه المطلوب سواء في عملية كتابة دستور جديد للبلاد أو في عمليات إعادة بناء الدولة المصرية في إطار الجمهورية الثانية.